

## التحفيز الجبائي كألية لدعم الاستثمار في القطاع الفلاحي – الجزائر- (دراسة حالة المستثمرة الفلاحية بن دريس جمال الشلف)

### Tax stimulus as a mechanism to support investment in the agricultural sector - Algeria-(A case study of the agricultural investor, Ben Driss, Jamal Chlef)

بوزيان كريم<sup>1</sup>

<sup>11</sup> جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2021/03/19 تاريخ القبول: 2022/04/02 تاريخ النشر: 2022/06/29

#### ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الخام وكذا دوره في إستيعاب اليد العاملة من خلال توفيره لمناصب شغل دائمة و مؤقتة إضافة إلى أهميته في ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات من خلال تقليص الواردات الغذائية وكذا تشجيع الصادرات بغية تقليص الفجوة الغذائية مع توفير الاحتياجات الغذائية للمواطنين. كما تطرقت هذه الورقة البحثية إلى استعراض أهم التحفيزات الجبائية الممنوحة لتشجيع القطاع الفلاحي في الجزائر سواء في النظام العام أو النظام التفاضلي من خلال الهيئات المستحدثة من طرف الدولة لدعم الاستثمار وهذا باستعمال المنهج الاستنباطي بأداة الوصف والتحليل للجانب النظري كما استعملنا المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي من خلال دراسة المستثمرة الفلاحية بن دريس جمال بالصحة بوقادير لولاية الشلف من خلال إبراز المبالغ الضريبية التي إستفاد منها المستثمر في شكل إعفاءات ضريبية سواء أثناء مرحلة إنجاز المشروع أو بعد معاينة الدخول في الاستغلال .

الكلمات المفتاحية: استثمار؛ فلاحي؛ ضريبية؛ تحفيزات جبائية.

تصنيف E22, E62:JEL

#### Abstract :

This research paper aims to highlight the position of the agricultural sector in the algerian economy, both in terms of its contribution to the gross domestic product, as well as its role in absorbing labor by providing permanent and temporary jobs, in addition to its importance in promoting foreign trade outside the hydrocarbon sector by reducing food imports .As well as encouraging exports in order to reduce the food gap while providing the food needs of citizens.

This research paper also dealt with a review of the most important fiscal incentives granted to encourage the agricultural sector in algeria, whether in the public system or the

<sup>1</sup> المرسل: بوزيان كريم ، الإيميل: k.bouziane@univ-chlef.dz

differential system through the bodies created by the state analysis tool of the theoretical aspect.

We also used the inductive approach in the practical aspect by studying the agricultural investor, Ben Driss Jamal, in sobha boukadir, in the state of chlef, by highlighting the tax amounts that the investor benefited from in the form of tax exemptions, whether during the project completion stage or after examining the entry into exploitation.

**Keywords:** Investment; Agricultural ;Tax; Fiscal Incentives

**Jel Classification Codes :** E62 ,E22

## 1. مقَدِّمة:

يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا حيويا بديلا عن قطاع المحروقات، الذي تعول عليه الجزائر كثيرا ليكون أحد أشكال تنوع الاقتصاد بالنظر إلى المقومات الضخمة التي تزخر بها الجزائر في هذا المجال، لذلك لقي هذا القطاع مزيدا من العناية والاهتمام بإعتباره أحد روافد التنمية الاقتصادية بما يلبي الإحتياجات الغذائية للسكان بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الانتاج المحلي وصولا إلى الأمن الغذائي وكذا توفير مناصب شغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية إضافة إلى تنشيطه للحركة الاقتصادية.

الأمر الذي أدى بالجزائر إلى العمل جاهدة على تشجيع هذا القطاع من خلال منح العديد من الامتيازات والتحفيزات الجبائية حيث عملت على إصلاح سياستها الجبائية من خلال وضع قوانين و مراسيم تنظم تسيير آليات التحفيز و الدعم للإستثمارات الهادفة للخروج من قطاع التبعية و التوجه نحو التنوع الاقتصادي .

ومنه الإشكال المطروح الذي سنعمل على معالجته و المتمثل في السؤال المحوري التالي:

- ما هو دور آلية التحفيز الجبائي في تشجيع و رفع مكانة القطاع الفلاحي ضمن الاقتصاد الجزائري؟

وهذا التساؤل يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي طبيعة الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- فيماذا تتمثل أهم التحفيزات الجبائية الممنوحة للقطاع الفلاحي في الجزائر؟
- ماهي الأهداف الناتجة عن منح التحفيزات الجبائية في القطاع الفلاحي ؟

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية البحث في دراسة الأهداف التي تسعى لها التحفيزات الجبائية في تشجيع و دعم مكانة الاستثمار في القطاع الفلاحي ضمن الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الدخل الوطني وتوفير النقد الأجنبي إضافة إلى توفير مناصب شغل مباشرة و غير مباشرة، الأمر الذي يستدعي بنا البحث عن

جملة الإمتيازات الممنوحة من طرف الدولة غرض تشجيع هذا القطاع الاقتصادي من خلال آلية التحفيز الجبائي ضمن السياسة الضريبية الجزائرية.

هدف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى توضيح ومعرفة ما يلي :

- التعرف على الجانب النظري للاستثمار في القطاع الفلاحي ومكانته ضمن الاقتصاد الجزائري؛
  - تقييم أهم التحفيزات الجبائية الممنوحة للقطاع الفلاحي في الجزائر ضمن القانون العام للضرائب و النظام التفاضلي؛
  - إبراز الدور الذي تلعبه التحفيزات الجبائية في تشجيع القطاع الفلاحي من خلال دراسة حالة المستثمرة الفلاحية الخاصة بن دريس جمال بالصحة.
- منهج الدراسة :

للإجابة على إشكالية البحث، ونظرا لطبيعته، تم الإعتماد على كل من المنهج الاستنباطي بأداة الوصف و التحليل لمعالجة الجانب النظري من خلال تناول أجزاء البحث المرتبطة بالمفاهيم العامة للإستثمار في القطاع الفلاحي وآلية التحفيز الجبائي و الجانب الإستقرائي لمعالجة الجانب التطبيقي من خلال إستقراء وتفسير المعطيات وذلك بتحليل البيانات النوعية للمنتجات الضريبية والمستثمرة المنجزة من أجل الربط بين المتغيرين المتمثلين في آلية التحفيزات الجبائية ومدى مشاركتها في تطوير ودعم الإستثمار في القطاع الفلاحي.

الدراسات السابقة :

- الدراسة التي قام بها الباحث تيوه عبد الوهاب المتمثلة في " أثر التحفيزات الجبائية على الإستثمار الصناعي دراسة حالة: في الجزائر، الحث يعتبر عن رسالة ماجستير تخصص إقتصاد تحليلي بكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 03، ذلك بسنة 2017" ، كانت الإشكالية الرئيسية تتمحور حول مساهمة الإمتيازات والتشريعات الجبائية في ترقية الإستثمار الصناعي ؟ حيث نتج عن هذه الدراسة أنه لا يمكن لسياسة التحفيز الجبائي وحدها أن تحقق الأهداف المرجوة لهذا فان السلطات اقتنعت في النهاية أن أثار هذه السياسة تبقى محدودة و لذلك قامت بتعديلات في قانون الاستثمار؛

- الدراسة التي قام بها بودالي محمد تحت عنوان " دور المزايا الجبائية في تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -الواقع وسبل التفعيل-، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه قدمت بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة الجزائر 03 وذلك سنة 2016" ، تتمحور إشكالية هذا البحث حول إختيار مدى نجاح المزايا الجبائية التي جاءت بها برامج الإصلاح الجبائي في تطوير أداة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ولاية بومرداس ؟ ولقد

توصلت الدراسة إلى أن المزايا الجبائية كان لها دور كبير في تحفيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من جميع المراحل سواء كانت الإنشاء أو الاستغلال؛

- الدراسة التي قام بها يوسف باهي وزهير عبيدة تحت عنوان " دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية الوادي خلال الفترة ( 2005-2009 ) " ، تتمحور إشكالية هذا البحث حول ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟ و لقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي يعتبر من أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها أغلب البلدان الصناعية و بلدان العالم الثالث و الجزائر.

#### خطة الدراسة :

للإجابة على التساؤلات السابقة سنتناول المحاور التالية :

- واقع الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر؛
- التحفيزات الجبائية الممنوحة لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- دراسة حالة المستثمرة الفلاحية للمستثمر بن دريس جمال بالصباحة الشلف.

#### 2. واقع الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر.

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في الاقتصاد بما يحققه من تلبية احتياجات السكان من الغذاء وكذا خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة إضافة إلى تحريك عجلة التنمية لباقي القطاعات، إلا أن الأمر يتطلب توفير البيئة الفلاحية المناسبة المتمثلة في التسهيلات الإدارية و التشريعات المتلائمة مع الواقع الاستثماري للنهوض بهذا القطاع.

#### 1.2 الاطار المفاهيمي للإستثمار الفلاحي :

يقوم النشاط الفلاحي أساسا على إستغلال الطبيعة لتأمين الاحتياجات الغذائية للسكان سواء في إطار النشاط النباتي لإنتاج محاصيل زراعية أو نشاط تربية الحيوانات. لإنتاج الحليب والصوف واللحوم وغيرها، حيث سوف نتطرق من خلال هذه النقطة إلى تعريف القطاع الفلاحي وأهميته.

#### 1.1.2 تعريف الاستثمار في القطاع الفلاحي.

لقد تم تعريف الاستثمار الفلاحة على أنها جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الانتاج الفلاحي والنباتي وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان (ربيع، 2017، صفحة 03).

كما تم تعريفها من طرف منظمة الأغذية والزراعة الدولية على أنها "حراثة الأرض وتهيئتها لتحقيق الفعاليات التي ترتبط بزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات، كما ترى فيها الطريقة التي يستغل بواسطتها الإنسان الطبيعة لتأمين حاجاته الأساسية" (حمد، 2013، صفحة 346).

كما عرفت أيضا على أنها عملية إنتاج الغذاء، العلف والألياف وسلع أخرى عن طريق التربية النظامية للنبات والحيوان) ويكينديا(2022).

وعليه يمكن القول أن الاستثمار في القطاع الفلاحي هو عبارة عن نشاط إقتصادي يمارسه الإنسان يقوم على استغلال الأرض سواء في إطار النشاط النباتي لإنتاج محاصيل زراعية أو في إطار نشاط تربية الحيوانات. لإنتاج الحليب والصوف واللحوم وغيرها، إذا الاستثمار في القطاع الفلاحي يعتمد على الطبيعة بهدف الاستفادة من ثروتها.

### 2.1.2 أهمية الاستثمار في القطاع الفلاحي:

يحتل القطاع الفلاحي بشقيه الانتاج النباتي والإنتاج الحيواني، وما يتفرع عن كل منهما أهمية كبرى في إقتصاديات الكثير من الدول، حيث تنبع أهمية هذا القطاع من حيث مساهمته في ما يلي:  
- يساهم القطاع الفلاحي في توفير منتجات غذائية ضرورية لإشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفواكه وكذا المنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها (الشرقات، 2012، صفحة 28)، حيث يساهم الاستثمار في القطاع الفلاحي إلى زيادة الانتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني، بما يلي الاحتياجات الغذائية للسكان بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الانتاج المحلي وصولا إلى الأمن الغذائي (المقبلي، 2012، صفحة 166).

- يساهم القطاع الفلاحي في تنمية القطاعات الأخرى وعلى رأسها القطاع الصناعي نظرا لما يوفره من مواد أولية خام تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الانتاجية، ومنه يمكن إعتبار الفلاحة من الأنشطة التي تساهم في الناتج المحلي في معظم دول العالم بنسب معتبرة وبالتالي فإنها تؤثر على نمو إجمالي الناتج المحلي (المقبلي، 2012، صفحة 85).

- يمثل القطاع الفلاحي أهمية كبيرة بالنسبة لمعظم السكان في العديد من الدول النامية كون غالبية كبيرة من سكان هذه الدول تعمل بالزراعة وتعتمد عليها في معيشتها وعادة ما توصف معظم المجتمعات في تلك الدول على أنها مجتمعات زراعية ليس لأن معظم القوى العاملة فيها تعمل بالزراعة فحسب، بل لأن الزراعة تعتبر طريقة حياة لمعظم السكان في العديد من هذه الدول (المقبلي، 2012، صفحة 88)، فهي تساهم إلى حد كبير في امتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية.

- يساهم القطاع الفلاحي في تثبيت سكان الأرياف في مناطقهم وبالتالي الحد من هجرتهم إلى المدن الكبرى نظرا لاعتمادهم في معيشتهم على الزراعة وكذا نظرا لما توفره لهم من مناصب عمل.

### 2.2 أشكال أنشطة الاستثمار الفلاحي.

لقد تعددت مجالات الاستثمار في القطاع الفلاحي إلى العديد من الأنواع وهي تتأرجح بين النشاط النباتي ونشاط تربية الحيوانات دون أن ننسى نشاط الصيد البحري وذلك كما يلي:

## 1.2.2 النشاط النباتي:

يتمثل النشاط النباتي في إقامة مشروعات زراعية من خلال إستصلاح الأراضي الزراعية وحرثها للحصول على المنتجات الزراعية لغرض تسويقها وبيعها (جميل، 2006، صفحة 226)، حيث تشمل الأنشطة النباتية كل عمليات الاستغلال للأراضي الزراعية بغية تحقيق إيرادات من محاصيلها سواء بالنسبة للمحاصيل الحقلية المتمثلة في الحبوب والخضروات أو بالنسبة لمنتجات البساتين المتمثلة في الفواكه بمختلف أنواعها (المقبلي، 2012، صفحة 308).

## 2.2.2 نشاط تربية الحيوانات.

يتعلق الأمر بالاستثمار في مجال الثروة الحيوانية من خلال تربية الحيوانات من كل نوع لاسيما الغنم والبقر والماعز والجمال والخيول وكذا تربية النحل والدواجن والأرانب، إضافة إلى الانتاج الحيواني الناجم عن تربية الحيوانات من بيع الحليب والجلود والصوف وغيرها (المقبلي، 2012، صفحة 331).

## 3.2.2 نشاط الصيد البحري.

ويتعلق الأمر بالممارسات البشرية مع الأحياء والثروات المائية المختلفة سواء كان ذلك من خلال صيد الأسماك والأحياء البحرية في المسطحات المائية المالحة كالمحيطات والبحار أو في المسطحات المائية العذبة كالأنهار والسدود، بالإضافة إلى تربية المائيات في البرك والبحيرات الاصطناعية بغرض تكاثرها (البحري، 2019).

## 3.2 مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني .

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الوطني من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وكذا توفيره لمناصب شغل لفئات واسعة للعاطلين عن العمل إضافة إلى مساهمته في ترقية التجارة الخارجية من خلال زيادة الصادرات وتخفيض الواردات.

## 1.3.2 مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام.

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وبالتالي فإنها تؤثر على نموه، ويمكن إبراز نسبة المساهمة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2016-2020

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	160.141	167.391	173.756	169.857	153.633
الناتج الزراعي	19.349	19.543	20.520	20.992	21.307
% مساهمة الناتج الزراعي في PIB	%12.08	%11.67	%11.80	%12.35	%13.86

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد

لسنة 2021، على موقع الواب: [www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)، تاريخ الاطلاع 2022/02/03

يتضح من الجدول أعلاه أن نسب مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2016-2020 كانت جد متقاربة، بحيث تراوحت بين 11% و 13%، وهي في تزايد مستمر رغم ذلك تبقى هذه النسب ضئيلة بالنظر للإمكانيات الضخمة التي تزخر بها الجزائر في هذا المجال وربما يعود ذلك إلى كون الاقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات إضافة إلى إهمال القطاع الفلاحي وعدم الاهتمام به.

### 2.3.2 مساهمة القطاع الفلاحي في إستعاب اليد العاملة.

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات المهمة التي يُعَوَّلُ عليها كثير في توفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل خاصة في المناطق الريفية ويمكن إبراز هذه الأهمية من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (02) مساهمة القطاع الفلاحي في إستعاب اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة 2013-2017:

الوحدة: ألف نسمة

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
العمالة الكلية	12.065	11.643	11.799	11.937	12.308
القوى العاملة بالزراعة	3.387	3.401	2.947	2.781	2.832
نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى العمالة الكلية	%28,07	%29,21	%24,97	%23,29	%23,01

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد

لسنة 2018، على موقع الواب: [www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)، تاريخ الاطلاع 2022/02/01.

يتضح من بيانات الجدول الإحصائي أعلاه أن هناك أعداد معتبرة من اليد العاملة تشتغل في القطاع الزراعي بنسب تراوحت بين 23% و 29% من مجمل السكان النشطين إقتصاديا، وهو ما يعني أن حوالي ربع اليد العاملة الزراعية الكلية تعيش من هذا القطاع سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، إلا أن هذه النسب هي في تناقص مستمر من سنة لأخرى نتيجة لهجرة قوى العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى خاصة قطاع البناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات وكذا نظرا لعدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما أدى إلى هجرة ريفية نحو المدن من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية (سارة، 2017، صفحة 255).

### 3.3.2 مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية.

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الحيوية الذي يعول عليه كثيرا ليكون بديلا عن قطاعات المحروقات خاصة في المساهمة في ترقية التجارة الخارجية من حيث الصادرات المحققة والتي سوف نتطرق لها من خلال ما يلي:

جدول رقم (02) مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2016-2019:

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2016	2017	2018	2019
الصادرات الزراعية	508	538	545	552
الواردات الزراعية	11.910	12.032	12.099	12.153
صافي الواردات الزراعية (العجز التجاري)	11.402	11.494	11.554	11.601
نسبة الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية	%4.26	%4.47	%4.50	%4.54

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد

لسنة 2022، على موقع الواب: [www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae) تاريخ الاطلاع 2022/03/02.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر تعاني من فجوة غذائية كبيرة في مجال الغذاء بسبب ارتفاع قيمة الواردات الزراعية التي وصلت إلى مستويات قياسية قاربت 12 مليار دولار، في مقابل انخفاض قيمة الصادرات الزراعية التي لم تتجاوز نصف مليار دولار أمريكي، وهذا نظرا لزيادة عدد السكان إضافة إلى التخفيض المستمر للعملة الوطنية دون أن ننسى ارتفاع أسعار عدد من السلع الغذائية في الأسواق العالمية (السكر، الزيت، القمح، الخ...).

### 3. التحفيزات الجبائية الممنوحة لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.

تعد التحفيزات الجبائية من أهم أدوات السياسة الجبائية للدولة، تسعى من خلالها إلى توسيع الرقعة الاستثمارية لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تقديم مختلف الإعفاءات والتسهيلات الجبائية للمكلفين بالضريبة من أجل حثهم على القيام بالعملية الاستثمارية.

#### 1.3 ماهية التحفيزات الجبائية.

تلجأ الدولة إلى الضريبة كأداة تحريض وتحفيز قصد التأثير على المتعاملين الاقتصاديين والمهنيين لتحريك عجلة التنمية والاستثمار وخلق الثروة وخدمة سياسة التشغيل وجلب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث سنتطرق في هذه النقطة إلى تعريف التحفيزات الجبائية أولا، ثم مروراً بالتعرض إلى أهم الخصائص المميزة لها وإنهاء بتبيان أهم الأهداف المرجوة منها.

#### 1.1.3 تعريف التحفيزات الجبائية:

عرفت التحفيزات الجبائية على أنها "مختلف التيسيرات الضريبية التي يمنحها المشرع الجبائي للأنشطة المختلفة بهدف تحقيق أهداف معينة" (العزاوي، 2014، صفحة 129).

كما عرفت أيضا على أنها "إجراء غير إجباري يدخل ضمن السياسة الاقتصادية يخصص لطائفة اقتصادية محددة لجذبها ودفعها لاتخاذ سلوك معين للاستثمار في المناطق والميادين التي لم يستثمروا فيها من قبل لقاء استفادتهم من امتيازات معينة" (المفتي، 2013، صفحة 223).

كما يقصد بالتحفيزات الجبائية "إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الامتيازات" (مبروك، 2007، صفحة 113).

ومنه يمكن القول أن التحفيزات الجبائية تعني استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة عن طريق منح إعفاءات دائمة أو مؤقتة أو تخفيضات معينة في وعاء الضريبة أو في معدلاتها، فهي عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية إلى بعض الأعوان الاقتصاديين الذين يلتزمون بشروط تحددها وذلك من أجل حثهم على مباشرة العملية الاستثمارية،

### 2.1.3 مميزات التحفيز الجبائي:

تتميز التحفيزات الجبائية بعدة خصائص منها:

- أنها عبارة عن إجراءات إختيارية، بحيث تترك للأعوان الاقتصاديين حرية اختيار الخضوع أو عدم الخضوع لهذه الشروط والمقاييس المحددة من طرف الدولة مقابل الاستفادة من هذه الإجراءات دون أن يترتب عن ذلك أي إجراء.
  - إنها إجراءات ذات مقاييس لأنها إجراءات خاصة محكمة ومدققة موجهة إلى فئة معينة من الأعوان في مناطق معينة ولمدة زمنية معينة، وهي مقاييس يحددها المشرع ويحدد الفئات من بين المكلفين بالضريبة المستفدين منها.
  - إنها إجراءات تتميز بوجود الثنائية: فائدة - مقابل، ذلك أن الاستفادة منها تشترط التوجه إلى العمليات الاقتصادية المتماشية مع الأهداف المسطرة في إطار السياسة التنموية للدولة.
  - أنها عبارة عن إجراءات هادفة بحيث تهدف الدولة من ورائها إلى تحقيق جملة من الأهداف المسطرة وفقا لسياستها الاقتصادية المتبعة، من خلال تحفيز الأفراد على القيام بفعل لم يقوموا به من تلقاء أنفسهم (زروقي، 2013، صفحة 62).
- ### 3.1.3 أهداف التحفيزات الجبائية.

للتحفيزات الجبائية أهداف متعددة تصب كلها في خدمة مجمل الاقتصاد الوطني، ويمكن حصر أهم هذه الأهداف فيما يلي:

- الاستمرار في النشاط الإنتاجي من خلال دعم المشروعات الإنتاجية التي تمثل إضافة حقيقية للاقتصاد القومي ومساعدتها على الصمود أمام منافسة السلع الأجنبية بالإضافة إلى المساعدة على تحديث الخطوط الإنتاجية بإدخال تكنولوجيا متقدمة إنتاجا وإنتاجية.
- تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاعات المنتجة للثروة عن طريق جعل عائد الاستثمار أكبر من عائد الادخار.
- زيادة كفاءة الاقتصاد بما يفضي إلى زيادة الدخل القومي.

- تحسين ربحية أصحاب المشاريع حيث تعمل تلك الامتيازات على تحقيق أكبر عائد مالي للمؤسسة بما يفضي إلى تعظيم الأرباح.
  - جعل المنتج الوطني أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية من خلال تنشيط الصادرات وذلك بإعفاءها من كافة الضرائب والرسوم المفروضة عليها.
  - توفير فرص عمل حقيقية للسكان القادرين عليه من خلال التوسع في المشاريع أو إقامة مشاريع جديدة تحتاج إلى أيدي عاملة بمختلف الاختصاصات (العزاوي، 2014، صفحة 131).
- ### 2.3 أشكال التحفيزات الجبائية.

يمكن تقسيم أشكال التحفيزات الجبائية إلى عدة أنواع:

#### 1.2.3 الإعفاء الضريبي.

هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب تسديده مقابل إلزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه وموقعه الجغرافي (محمد، 2009، صفحة 317) ويمكن أن يتخذ الاعفاء الضريبي شكل الاعفاء الدائم من خلال الاستفادة المؤسسة من عدم خضوعها للضريبة خلال فترة حياتها (المغربي، 2007، صفحة 97)، كما يمكن أن يتخذ شكل الاعفاء المؤقت من خلال إسقاط حق الدولة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط المستهدف بالتشجيع (سعاد، 2015، صفحة 16).

#### 2.2.3 التخفيضات الضريبية.

هو قيام الدولة بتقليص قيمة الضريبة المستحقة على المستثمرين مقابل إلزامهم ببعض الشروط لإعادة استثمار جزء من الأرباح والعوائد، حيث تتخذ تلك التخفيضات الضريبية شكل نسب معينة من مبلغ الضريبة يتم تحديدها وفقا للتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها (لعزیز، 2011، صفحة 55).

#### 3.2.3 المعدلات التمييزية.

حيث يتم تصميم عدة معدلات ضريبية بالنسبة لنفس الضريبة يتم بموجبها تطبيق معدلات تفضيلية بالنسبة لقطاعات النشاط التي ترغب الدولة في تشجيعها، في حين يتم تطبيق المعدلات العادية على باقي الأنشطة غير المعنية بالتشجيع، وما على المستثمر أن يختار قطاع النشاط الذي يخضع لمعدل تفضيلي إذا أراد الاستفادة من ذلك الشكل من التحفيزات الجبائية (قدي، 2005، صفحة 120).

#### 4.2.3 نظام الإهلاك.

يعتبر الإهلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، من خلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على نمط الإهلاك المرخص باستخدامه (إهلاك خطي، إهلاك متزايد، إهلاك متناقص)، وكلما كبر حجم هذه المخصصات، وتسارع في بداية حياة الاستثمار، كلما أعتبر ذلك

إمتيازاً لصالح المؤسسة، إذ بفضلها تتمكن من دفع ضرائب أقل فضلاً عن كونه عنصراً أساسياً من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة (عثمان، 2008، صفحة 105).

### 3.3. التحفيزات الجبائية الممنوحة لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر.

لقد منح المشرع الجبائي عدة تحفيزات جبائية من أجل تشجيع الاستثمار عامة والاستثمار في القطاع الفلاحي، والتي تمنح ضمن إطارين قد يكون عام أو استثنائي.

#### 1.3.3. الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار في القطاع الفلاحي ضمن قوانين الضرائب.

لقد منح المشرع الجزائري عدة امتيازات جبائية في ظل النظام العام ضمن قوانين الضرائب المختلفة من أجل تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي سواء بصفة دائمة أو مؤقتة، وتتمثل هذه الامتيازات فيما يلي:

#### 1.1.3.3. الامتيازات الممنوحة في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي.

- تستفيد من إعفاء دائم -من الضريبة على الدخل الإجمالي صنف المداخيل الفلاحية - الإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور.

- منح إعفاء دائم من الضريبة على الدخل الإجمالي للمداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته،

- منح إعفاء مؤقت لمدة 10 سنوات للإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وأنشطة تربية الحيوانات الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثاً وكذا الأراضي الجبلية، وذلك ابتداء من تاريخ إستعمال الأراضي المذكورة (للضرائب م.، 2022).

#### 2.1.3.3. الامتيازات الممنوحة في مجال الضريبة على أرباح الشركات.

- تستفيد من الاعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين المحققة مع شركائها، وكذا الشركات التعاونية لإنتاج وبيع المنتوجات الفلاحية،

- المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته،

- تعفى من الضريبة عمليات إنتاج الأسمدة الأزوتية المنتجة محلياً والموجهة للبيع في السوق المحلية (للضرائب ا.، 2022) ..

#### 3.1.3.3. الامتيازات الممنوحة في مجال الرسم على القيمة المضافة وحقوق الطابع.

- تعفى من الرسم على القيمة المضافة الحاصدات الدارسة المصنوعة في الجزائر (للضرائب م.، 2022).

- تعفى من الرسم على القيمة المضافة الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية (الفوسفور، البوتاسيوم، الكلور، ...) وكذا المواد المتعلقة بنمو النباتات (مبيد الحشرات، مضاد القوارض، مبيد الفطريات والأعشاب،...)

- تعفى من الرسم على القيمة المضافة مبالغ الإيجارات المسددة في إطار عقود القرض الإيجاري والمتعلقة بالمعدات والتجهيزات الفلاحية المنتجة في الجزائر (للضرائب ا.، 2022).

- إعفاء الجرارات المخصصة حصريا للاستعمال الفلاحي وكذا معدات السير غير خاضعة للتقييم وعلى رأسها المعدات الفلاحية من تطبيق الرسم على السيارات والآليات المتحركة الجديدة (للضرائب م.، 2022).

### 2.3.3. الامتيازات الجبائية الممنوحة للقطاع الفلاحي وفق نظام الامتيازات.

لقد قامت الدولة بوضع مجموعة من الآليات من أجل تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار في القطاع الفلاحي بصفة خاصة تمثلت في إنشاء وكالات وهيئات تشرف على منح عدة تسهيلات وامتيازات جبائية في كل مرحلة من مراحل الاستثمار.

#### 1.2.3.3. الامتيازات الممنوحة في مرحلة إنشاء المشروع.

حيث يتم منح عدة إمتيازات جبائية أثناء مرحلة إنجاز المشروع من طرف الهيآت الداعمة للاستثمار منها:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار المعني.

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية والموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية.

- تكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمارات في المناطق الواجب ترقيتها.

### 2.2.3.3. الامتيازات الممنوحة في مرحلة استغلال المشروع.

بعد معاينة المشروع بغرض التأكد من الدخول في مرحلة الاستغلال والقيام بكل الواجبات أمام إدارة الضرائب وكذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تقوم هذه الأخيرة بإصدار قرار مرحلة الاستغلال والذي يمنح من خلاله الامتيازات الجبائية التالية.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) للأشخاص المعنوية والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG/BIC) للأشخاص الطبيعية لمدة 03 سنوات، مع تمديد المدة إلى 06 سنوات بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الواجب ترقيتها و 10 سنوات في المناطق الصحراوية؛

- الإعفاء من الرسم علي النشاط المهني (TAP) لمدة 03 سنوات، مع تمديد المدة إلى 06 سنوات بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الواجب ترقيتها و 10 سنوات بالنسبة للمناطق الصحراوية؛  
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل مباشرة في إطار الاستثمار المعني (للضرائب م.، 2022).

#### 4. دراسة حالة المستثمرة الفلاحية للمستثمر بن دريس جمال بالصباحة الشلف.

سنقوم بدراسة حالة المستثمرة الفلاحية للمستثمر بن دريس جمال بالشلف المنشأة في إطار الصندوق الوطني للتأمين علي البطالة CNAC من أجل إبراز كل الامتيازات الجبائية التي إستفاد منها سواء في مرحلة الانجاز أو في مرحلة الاستغلال حتى نبين الدور الذي تلعبه التحفيظات الجبائية في تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.

#### 1.4. تعريف المستثمرة الفلاحية بن دريس جمال بالشلف.

تعتبر المستثمرة الفلاحية التابعة للمستثمر بن دريس جمال التي يجري تجسيدها في بقعة أولاد زياد بلدية الصباحة دائرة بوقادير الواقعة علي بعد 35 كلم غرب ولاية الشلف، التي ينتظر منها أن تساهم في تعزيز قدرات زراعة الحبوب وتربية المواشي بالمنطقة حسبما أستفيد من صاحب المشروع. حيث أن هذا المشروع الذي يتربع على مساحة إجمالية قوامها 25 هكتار ويتطلب استثمارات مالية بأقل من مليار سنتيم حسب ما هو مبرمج لألية تدعيم المشروع .

و يراهن صاحب المشروع على توسيع نشاطه وإستخدام أحدث التقنيات والتجهيزات في المجال الزراعي علي ضوء الامتيازات الممنوحة له في إطار آلية الصندوق الوطني للتأمين علي البطالة لتحقيق الجودة سواء تعلق الأمر بكميات المحاصيل النباتية والحيوانية أو نوعيتها.

#### 2.4. نشأة المستثمرة الفلاحية بن دريس جمال بالشلف.

تعتبر المستثمرة الفلاحية بن دريس جمال حديث النشأة حيث تم التفكير فيها من طرف صاحبها سنة 2013 وفق بطاقة الفلاح الصادرة عن المصالح الفلاحية منذ تاريخ 10/09/2013، وفي نفس السنة وبالضبط في 19/02/2013 تقدم المستثمر بن دريس جمال إلي هيئة الصندوق الوطني للتأمين علي البطالة بطلب تدعيم من أجل إقامة مشروعه الاستثماري، وتم الموافقة على تمويله وفق مقررة الاستفادة من الامتيازات الجبائية مرحلة الإنشاء الصادرة بتاريخ 02/11/2014 تحت رقم 02/7682 بغرض الاستفادة من التحفيظات الجبائية والجمركية للمختلف التجهيزات الخاصة بالمستثمرة الفلاحية، علما أن التكلفة النهائية لإنجاز المشروع لا تتعدى قيمة 10 مليون دج خارج الرسم علي القيمة المضافة .

#### 3.4. الامتيازات الجبائية الممنوحة.

سوف نتطرق إلى كل الامتيازات الجبائية التي إستفاد منها هذا المشروع الفلاحي سواء خلال مرحلة الانجاز أو بعد معاينة الدخول في الاستغلال.

### 1.3.4. مرحلة الإنشاء (الانجاز) .

في هذه المرحلة لا يمكن الاستفادة من أي امتياز أو تحفيز جبائي إلا إذا قام صاحب المشروع بالتقدم إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وتقديم دراسة مالية وميدانية لإقامة المشروع الفلاحي والمتمثل في مستثمرة فلاحية، الأمر الذي قمنا بمعاينته أثناء إتصالنا بإدارة المستثمرة حيث أن المستثمر بعدما حصل على مقرر منح المزايا مرحلة الانجاز في نوفمبر 2014 تقدم إلى مصالح الضرائب التابع لها إقليميا بغرض طلب الحصول على رخصة الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، حيث يلتزم هذا المستثمر بتقديم الوثائق التالية :

- طلب خطي يتضمن موضوع الشراء؛
- نسخة من مقرر منح المزايا مرحلة الانجاز مضافا إليها قائمة المواد والعتاد المصادق عليه من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- الفاتورات الشكلية للمواد والعتاد المراد شرائه بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛
- نسخة من البطاقة الفلاحية وكذا البطاقة الجبائية؛
- نسخة من البطاقة المغناطيسية الجبائية إذا كانت المواد المراد شرائها مستوردة.

كل هذه الوثائق تقدم بها صاحب المستثمرة إلى مفتشي الضرائب المختصة إقليميا من أجل اقتناء جرار فلاحى، خزان مياه خاص بالجرار ، محراث و حوالي 100 رأس غنم، أين إستفاد من تراخيص الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بقيمة قدرها 1.865.800 دج أي (9.820.000 دج X 19% = 1.865.800 دج)، وهي تمثل قيمة الرسم على القيمة المضافة التي إستفاد منها أثناء انجاز المشروع ، مقارنة في حالة قيامه بانجاز مشروعه بدون هذه التحفيظات الجبائية فإنها قد تكون عليه تكلفة زائدة تعيقه في إنجاز مشروعه الاستثماري كون أن المستثمر طبيعة نشاطه غير خاضع للرسم على القيمة المضافة ولا يمكنه استرجاعها في مرحلة إستغلاله.

كما أنه فأن المستثمر إذا لم يلتزم بالواجبات المفروضة عليه اتجاه مصالح الضرائب أو مصالح الصندوق الوطني للتأمين على البطالة فإنه يُجْبَزُ على إعادة الامتيازات التي إستفاد منها وعلى رأسها إعادة دفع الرسم على القيمة المضافة مضافا إليها غرامة 25 بالمائة تحسب من مبلغها، تطبيقا للنصوص الضريبية السارية المفعول لا سيما المادة 116 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

### 2.3.4. مرحلة الاستغلال.

إضافة إلي الامتيازات الممنوحة للمستثمر في إطار مرحلة الانجاز وبعد إلترام هذا الأخير بالواجبات المفروضة القيام بها اتجاه إدارة الضرائب وإدارة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، فإنه يستفيد أيضا من الامتيازات الممنوحة في إطار مرحلة الاستغلال، وهذا بعد تقدمه إلى الإدارتين السالف ذكرهما من أجل طلب إعداد مقرر مرحلة الاستغلال بإتباعه الخطوات التالية :

- إيداع طلب إعداد محضر معاينة العتاد المقتنى لدى مصالح الضرائب؛

- إعداد التصريح بالوجود لدى مصالح الضرائب التي تبين تاريخ بداية النشاط من أجل الالتزام بالتصريحات الجبائية؛

بعد إعداد محضر معاينة العتاد المقتنى في إطار التحفيزات الجبائية و إعداد التصريح بالوجود المبينة لتاريخ بداية النشاط من طرف مصالح الضرائب يتوجه المستثمر إلى إدارة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بإيداع الملف التالي :

- طلب الاستفادة من مقررة مرحلة الاستغلال موجهة إلى مدير الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ؛

- نسخة من محضر معاينة العتاد المحرر من طرف مفتشية الضرائب المختصة إقليميا ؛

- نسخة من التصريح بالوجود المسلمة من إدارة الضرائب السالف ذكرها ؛

- نسخة من بطاقة الفلاح ؛

- نسخة من بطاقة التعريف الجبائي ؛

حيث أن هذا المستثمر قد قام بكل هذه الواجبات بعد ما تم معاينة أن المشروع قد بدأ في مزاولة نشاطه الفعلي بنسبة 100 % ، أين قامت إدارة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بإصدار مقررة الاستفادة من الامتيازات الخاصة بمرحلة الاستغلال بتاريخ 2017/02/23 تحت رقم 2017/239 مستفيدا من الإعفاء الضريبي بنسبة 100% فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي صنف المداخيل الفلاحية لمدة 06 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الدخول في الاستغلال المعد من طرف مصالح الضرائب حسب شهادة الوجود المسلمة من طرف نفس الإدارة كون أن المشروع الإستثماري أنشأ في منطقة مراد ترقيتها .

تجدر الإشارة إلى أن الفلاحين يخضعون لضريبة واحدة على النشاط وهي الضريبة على الدخل الإجمالي صنف المداخيل الفلاحية (IRG/RA) (للضرائب م.، 2022) ، كما بإمكانهم الخضوع إختياريا للرسم على القيمة المضافة حتى يتمكنوا من إسترجاع الرسم على القيمة المضافة على المشتريات ويمنحوا هذا الحق في الاسترجاع إلى زبائنهم الذين يتعاملون معهم، وعليه بعد الاطلاع على التصريحات الشهرية والسنوية للفترة الممتدة من 2017 إلى غاية سنة 2020 تبيننا لنا قيمة المبالغ الضريبية التي إستفاد منها المستثمر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي في إطار مرحلة الاستغلال، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 04: يبين الامتيازات الجبائية الممنوحة للمستثمر خلال مرحلة الاستغلال.

الفترة المعنية	نوع الضريبة المعفاة (قرار CNAC)	التصريح الجبائي المعتمد	النتيجة الجبائية المصرح بها	المبالغ المفروض تسديدها	الإعفاءات 100%
2017	الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG/RL)	الميزانية الجبائية السنوية (Bilan fiscal)	النتيجة خسارة 884.918 دج	10.000 دج	00 دج
2018	الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG/RL)	الميزانية الجبائية السنوية (Bilan fiscal)	النتيجة خسارة 904.120 دج	10.000 دج	00 دج
2019	الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG/RL)	الميزانية الجبائية السنوية (Bilan fiscal)	النتيجة ربح 1.000.500 دج	240.150 دج	00 دج
2020	الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG/RL)	الميزانية الجبائية السنوية (Bilan fiscal)	النتيجة ربح 980.520 دج	234.156 دج	00 دج

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التصاريح الجبائية للمستثمرة الفلاحية للسنوات 2018، 2017، 2019 و سنة 2020.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المستثمرة الفلاحية استفادت من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي للمداخيل الفلاحية خلال سنوات 2017، 2018، 2019 و سنة 2020 أين قدرت المبالغ الضريبية المستفاد منها بقيمة (10000+10000+240150+234156= 494.360 دج)، أي ما يمثل حوالي 25% من إجمالي النتائج بعلامة ربح لسنتي 2019 و 2020 حيث مع تراكمها خلال سنوات الإعفاء الكلية تصبح كحافز يساعد المستثمر في توسيع استثماره و خلق مناصب الشغل تستهدف إمتصاص البطالة خلال السنوات المحددة خارج الاستغلال، كما أن النظام الجبائي الجزائري أعطى الأولوية للنشاط الفلاحي من حيث الفرض الضريبي و قد قام بتحديد معدلات الإخضاع و حصرها في الضريبة على الدخل الإجمالي للمداخيل الفلاحية دون الرسم على النشاط المهني بمعدل 1.5 % والرسم على القيمة المضافة 19% الذين يمكن أن يكونون كعبء ضريبي يثقل المصاريف المالية للمستثمرة الفلاحية و قد لا تساعدهم في توسيع مشروعاتهم الاستثمارية ما يعني أن الدول تسعى إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي من خلال توفير المناخ الملائم بإستعمال السياسة الضريبية و آلياتها التحفيزية.

#### 5. خاتمة:

لقد تطرقنا في هذه الورقة البحثية إلى مكانة القطاع الفلاحي في الجزائر إضافة إلى دور آلية التحفيز الجبائي في تشجيعه، حيث رأينا أن الجزائر إتخذت جملة من التدابير الجبائية الرامية إلى تشجيع القطاع الفلاحي عبر قوانينها المالية السنوية والتكميلية من خلال منح جملة من الامتيازات الضريبية للاستثمارات الفلاحية سواء في إطار النظام العام وفق قوانين الضرائب المختلفة أو في إطار نظام التحفيز عن طريق الهيآت الداعمة للاستثمار، مع النص على إلغاء تلك الامتيازات في حالة عدم إحترام الشروط التي على أساسها تم منح تلك الامتيازات.

كما يجب التنويه من جهة أخرى أن فعالية آلية التحفيز الجبائي في تشجيع القطاع الفلاحي تبقى محدودة بالنظر إلى أن القطاع الفلاحي هو قطاع في الأصل مُعفى تقريبا من الضرائب، الأمر الذي يجعل الدور الذي تلعبه هذه التحفيزات هو دور هامشي، وعليه فإن تشجيع القطاع الفلاحي لا يرتبط فقط بالجانب الجبائي، بل يتعداه إلى عوامل أخرى غير ضريبية تتمثل في وجود بيئة محفزة للإستثمار واستقرار عام يسمح للفلاحين بالشروع في إنجاز وترقية مشروعاتهم ويعبر هذا الوضع عن مدى توفر الظروف المساعدة للاستثمار.

وعليه وفي ختام هذه الورقة البحثية نقدم بعض التوصيات لتفعيل سياسة التحفيز الجبائي في تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي منها:

- ينبغي أن يصاحب سياسة التحفيز الجبائي رقابة مشددة على إدارة كافة الحوافز الضريبية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة وإلا ستصبح استنزافا جديدا للموارد الضريبية للخزينة العمومية، مع تشديد العقوبات الردعية ضد المكلفين المتحايلين الذين يستفيدون من الامتيازات دون احترام الشروط التي على أساسها منحت تلك الامتيازات؛

- إعادة النظر في سياسة التحفيز الممنوحة للقطاع الفلاحي وفق نظام الامتيازات، حيث أن مدة الاعفاء المقدرة عادة بثلاث سنوات فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي غير محفزة على الاستثمار، لأنه عادة ما يتم تحقيق أرباح ضئيلة من المشروع الاستثماري أو خسائر في السنوات الأولى لبدأ النشاط الأمر الذي يجعل الإعفاء الضريبي غير مُجدٍ طالما أن تحقيق الخسائر لا يتم دفع عليها أي ضرائب في الأصل؛

- إن جل المستثمرين يرون عدم جدوى الاعفاء المتعلق بالرسم على القيمة المضافة على المقتنيات باعتبار أنه إعفاء وهمي، لأن الرسم على القيمة المضافة على المشتريات هو في الأصل عبارة عن ضريبة مسترجعة بدون الحاجة إلى المرور عبر شبائيك الهيآت الداعمة والمرافقة للاستثمار من أجل إصدار قرار منح الامتيازات، لذلك نجدهم يطالبون بتوسيع هذا الاعفاء إلى الرسم على القيمة المضافة على المبيعات، حتى يكون هناك دعم حقيقي لخزينة مؤسسة المستثمر يحصل عليه في شكل إعانة مالية غير مباشرة من الدولة في شكل رسوم على المبيعات التي قبضها من الزبائن والتي كان مطالب بدفعها إلى إدارة الضرائب؛

- لا بد من تحمل الدولة لجزء من تكاليف الاستثمار في القطاع الفلاحي خاصة بالنسبة للاستثمارات التي تنجز في المناطق الريفية والصحراوية في شكل إعانات مالية مباشرة من أجل تشجيع بقاء الفلاحين في مناطقهم وتنشيط هذا الشكل من الاستثمار؛

- يجب على الدولة إشراك المستثمرين بكل فئاتهم في القطاع الفلاحي وكذا الخبراء المختصين في جميع الميادين من أجل وضع إصلاحات قانونية خاصة بالإستثمار، للإلمام بجميع النقائص في النصوص القانونية أو الميدانية وتجسيد إطار قانوني يتلاءم مع جميع الطبقات المستثمرة ؛

- على الدولة العمل على الحد من وضع سياسات تحفيزية معقدة لجميع قطاعات الإستثمار والسهر على وضع سياسة توجيهية تأثر على سلوك المستثمر في إتخاذ قراره الإستثماري المستهدف من طرف الدولة بغرض الوصول إلى المبتغى المسطر؛

## المراجع :

- إبراهيم متولي حسن المغربي. (2007). دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي و الأنظمة الاقتصادية المعاصرة . القاهرة : دار الفكر الجامعي .
- الزراعة ، مدونة ويكيبيديا. (30 01 ,2022). الزراعة ، مدونة ويكيبيديا. تاريخ الاسترداد 30 01 ,2022، من [ar.m.wikipedia.org](http://ar.m.wikipedia.org) : <http://ar.m.wikipedia.org>
- الصيد البحري. (07,2019). مدونة موضوع الصيد البحري. تاريخ الاسترداد 27 01,2022، من [www.mawdooe.com](http://www.mawdooe.com) : <http://www.mawdooe.com>
- المديرية العامة للضرائب. (2022). المزايا الجبائية الممنوحة للمداخيل الفلاحية. تاريخ الاسترداد 02 02 ,2022، من [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz) : <http://www.mfdgi.gov.dz>
- بوعافية رشيد ، عزاز سارة. (2017). دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013). المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية ، 255.
- بوعربوة ربيع. (2017). أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر . الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر المتوسط (صفحة ص 03). بومرداس: جامعة أحمد بوقرة بومرداس.
- حيدر نجيب أحمد المفتي. (2013). سياسة الامتيازات و الحوافز الضريبية و تطبيقاتها في الجانب الاقتصادي و التشريعات العراقية . مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية جامعة كركوك العراق ، 223.
- سعيد عبد العزيز عثمان. (2008). النظام الضريبي وأهداف المجتمع. القاهرة : الدار الجامعية .
- سنان زهير محمد جميل. (2006). المعالجة المحاسبية لتكاليف المنتجات العرضية و إيراداتها في المنشآت الزراعية . مجلة تنمية الراقدين ، 226.
- طالي محمد. (2009). أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر . مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسينية بن بوعلي الشلف ، 317.
- عبد المجيد قدي. (2005). مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
- علي جدوغ الشرقات. (2012). مبادئ الاقتصاد الزراعي . عمان: دار زهران.
- كريم عبيس حسان العزاوي. (2014). الحوافز الضريبية و دورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق. مجلة كلية الادارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الادارية و المالية جامعة بابل العراق ، 129.
- مالح سعاد. (2015). المقومات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي . الاطار القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر (صفحة 16). ورقلة : جامعة قادي مرباح ورقلة .
- محمد علي القبلي. (2012). سياسات برامج الاصلاحات الاقتصادية و أثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية . عمان: دار غيداء.

- مديرية العامة للضرائب. (2022). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. المادة 36. الجزائر: وزارة المالية.
- معيضي لعزیز. (2011). دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي و توجيهه في قانون الاستثمار الجزائري. *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية* ، 55.
- مئی كامل حمد. (2013). أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي . *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة* ، ص 346.
- نجیب زروقی. (2013). جريمة التملص الضريبي وأليات مكافحتها في التشريع الجزائري ( رسالة ماجستير). كلية العلوم القانونية ، باتنة: جامعة حاج لخضر باتنة .
- نزيه عبد المقصود مبروك. (2007). *الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية* . القاهرة : دار الفكر الجامعي .